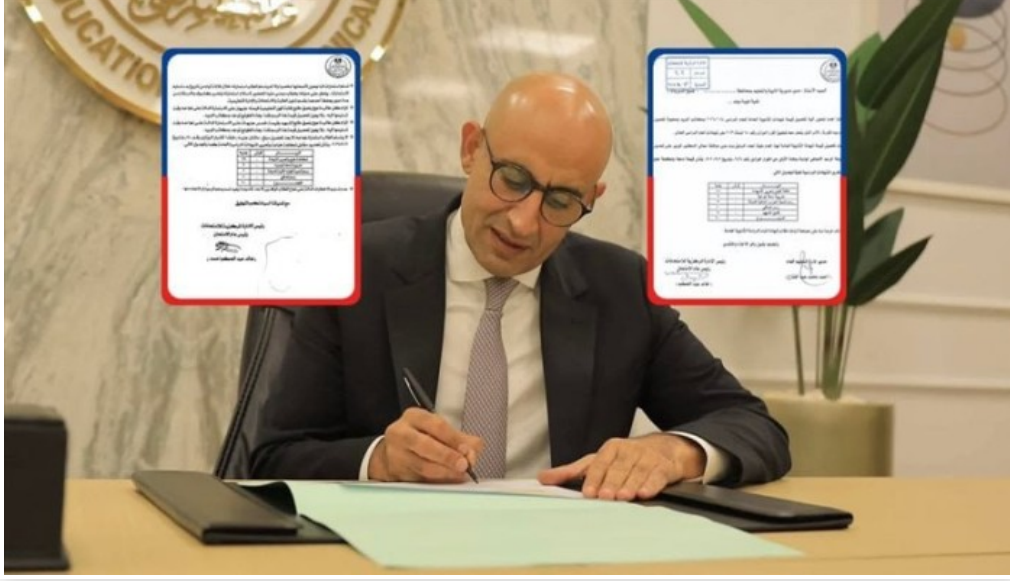


# بعدها حددها بـ 70 جنيه مدارس تتحدى وزير التعليم وتحصل 200 جنيهها رسوم شهادة الثانوية العامة



الخميس 6 أغسطس 2026 11:00 م

أثارت وزارة التربية والتعليم ارتباكاً واسعاً بين أسر طلاب الثانوية العامة في مصر، بعدما تداولت مدارس منشوراً يطالب بتحصيل 200 جنيه مقابل استمارة النجاح، رغم إعلان الوزارة رسوماً أقل، لتتصاعد المطالب بحسم رسمي يمنع التحصيل المتضارب.

ويكشف هذا التضارب وجهاً قاسياً لإدارة التعليم، إذ يجد المواطن نفسه مطالباً بالدفع أولاً ثم البحث عن القرار الصحيح لاحقاً، بينما تتحول شهادة نجاح أبنائه إلى ساحة جديدة للفضى الإدارية واستنزاف الأسر المثقلة أصلاً بالنفقات.

وبحسب الخطاب المتداول، طُلب من بعض المدارس عدم تسليم استمارات النجاح قبل تحصيل 200 جنيه، موزعة بين تكلفة الطباعة والتحرير والدفعات ورسوم تنمية الموارد ورسم إضافي، وهو ما أحدث صدمة لدى أولياء الأمور.

وفي المقابل، كانت الوزارة قد أعلنت الإبقاء على قيمة أقل لتحرير شهادات العام الحالي بعد تعذر تطبيق آلية التحصيل الإلكتروني الجديدة عبر مكاتب البريد، ما خلق فجوة واضحة بين الخطاب المركزي وما وصل فعلياً إلى المدارس.

ومن ناحية أخرى، بدأ تسليم استمارات نجاح الدور الأول بالثانوية العامة اعتباراً من 3 أغسطس 2026، وهو توقيت شديد الحساسية للطلاب، لأن تلك المستندات ترتبط بإجراءات التنسيق والتقديم للجامعات واستكمال ملفات الالتحاق.

وبالتالي، فإن أي تضارب في المبالغ أو إجراءات التسليم يضع آلاف الأسر أمام احتمال التأخير أو الدفع تحت ضغط الوقت، خصوصاً مع ارتباط مرحلة ما بعد النتيجة بمواعيد جامعية ضيقة لا تسمح بمطاردة التفسيرات الإدارية المتناقضة.

كما أن المنشور المتداول ألزم بحضور الطالب أو ولي أمره لاستلام الاستمارة خلال ثلاثة أيام، مع اتخاذ إجراءات إخطار رسمية عند التخلف، ما يزيد أهمية إعلان قيمة الرسوم بصورة موحدة قبل بدء تطبيق هذه التعليمات.

ولزيادة الارتباك، تضمنت الأوراق المتداولة بنوداً مالية تفصيلية تصل بالقيمة إلى 200 جنيه، بينما استندت الوزارة في خطاب آخر إلى استمرار قواعد العام السابق، وهو تناقض يستوجب بياناً منشوراً يحدد المبلغ الواجب تحصيله بدقة.

## فوضى القرار التعليمي

يرى الخبير التربوي كمال مغيث في تصريحات سابقة أن أحد أبرز أزمات إدارة التعليم في مصر يتمثل في إصدار قرارات تترك الطلاب وأولياء الأمور، منتقداً غياب الوضوح الكافي عند التعامل مع ملفات الثانوية العامة.

وانطلاقاً من هذا الطرح، تبدو أزمة الرسوم نموذجاً واضحاً للمشكلة نفسها، إذ لا يحتاج ولي الأمر إلى تفسير قانوني طويل بقدر حاجته إلى رقم واحد معلن ومطبق في جميع المدارس بلا استثناء أو اجتهاد محلي.

وعلى الجانب الآخر، فإن اختلاف قيمة الرسوم من منشور إلى آخر يفتح الباب أمام ممارسات غير منضبطة، لأن المدرسة ستتمسك بما وصل إليها من الإدارة، بينما يتمسك ولي الأمر بما أعلنته الوزارة عبر بياناتها الرسمية.

فوق ذلك، فإن تحميل الأسرة مسؤولية اكتشاف الصحيح بين قرارين متعارضين يمثل قلياً للمعادلة، لأن الجهة الإدارية هي المسؤولة عن توحيد التعليمات قبل مطالبة المواطنين بالسداد، وليس بعد ظهور الشكاوى والاحتجاجات

وبهذا المعنى، يصبح السؤال الأهم ليس فقط لماذا ظهر مبلغ 200 جنيه، وإنما من أصدر التعليمات فعلياً، وهل جرى اعتمادها مركزياً، ولماذا لم توضح الوزارة فوراً الفارق بين الرسوم القديمة والجديدة

## عبء جديد على الأسر

ويؤكد أستاذ المناهج بجامعة عين شمس حسن شحاتة في مواقف سابقة أهمية تخفيف الأعباء عن الطلاب وأولياء الأمور، معتبراً أن أي تعديل في نظام الثانوية يجب أن يحقق الاستقرار والطمأنينة للأسرة لا زيادة الضغوط عليها

وبناءً على ذلك، فإن مضاعفة المبلغ أو الاقتراب من ثلاثة أمثال القيمة التي فهمتها الأسر من البيانات السابقة لا يمكن التعامل معه باعتباره تفصيلاً صغيراً، خصوصاً مع تراكم مصروفات التنسيق والجامعات والمواصلات والملفات

ومن ثم، فإن 130 جنيهها إضافية قد تبدو رقماً محدوداً داخل الموازنة الحكومية، لكنها بالنسبة لأسرة لديها أكثر من طالب أو تعيش بدخل محدود تمثل عبئاً جديداً يضاف في أسوأ توقيت ممكن

وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة تأتي بعد عام دراسي دفع خلاله أولياء الأمور مبالغ كبيرة في الدروس والكتب والمواصلات ورسوم الامتحانات، لتظهر في نهاية الرحلة مطالبة مالية جديدة مرتبطة بالحصول على وثيقة النجاح نفسها

وفي السياق ذاته، لا يتعلق الاعتراض برفض دفع رسوم مقررة قانوناً، وإنما بحق المواطن في معرفة القيمة الحقيقية مسبقاً، والحصول على إيصال رسمي، وعدم ربط تسليم شهادة ابنه بمبلغ مختلف من مدرسة إلى أخرى

وبالمقابل، إذا كانت قيمة 200 جنيه صحيحة قانوناً، فإن المسؤولية تقع على الوزارة في شرح سبب اختلافها عن التعليمات السابقة، وتحديد تاريخ تطبيقها، ومنع استخدام منشورات متضاربة تترك المدارس والأسر في مواجهة مباشرة

## غياب الشفافية يفاقم الأزمة

وسبق أن انتقد الخبير التربوي محمد زهران قرارات تعليمية اعتبر أنها أربكت الطلاب وأولياء الأمور بسبب توقيت إعلانها وعدم وضوحها، مؤكداً أن أي تغيير مؤثر يجب أن يعلن مبكراً بما يسمح للأسر بالاستعداد له

واستناداً إلى ذلك، فإن إعلان رسوم جديدة وقت تسليم استمارات النجاح، إذا ثبتت صحته، يمثل نموذجاً للإدارة المتأخرة التي تضع المواطن أمام الأمر الواقع بدلاً من إبلاغه بالقواعد المالية قبل بدء إجراءات التسليم

وفي الوقت نفسه، يزيد الغموض بسبب تشابه مسميات الرسوم، فهناك رسوم دخول الامتحانات، وتكلفة الطباعة، والدمغات، ورسوم تنمية الموارد، ورسوم إضافية، وهو ما يسمح بخلط بنود مختلفة وتحميل الطالب مبالغ لا يفهم أساسها

ولهذا، تحتاج الوزارة إلى نشر جدول واحد يوضح كل بند وقيمه والطلاب الخاضعين له والجهة التي تحصل الرسوم، مع إصدار تعليمات صريحة تمنع أي مدرسة من تحصيل مبلغ غير وارد في الجدول المعتمد

وعندئذ فقط يمكن إنهاء حالة الجدل، لأن البيانات العامة التي تتحدث عن التيسير لا تكفي عندما يحمل ولي الأمر ورقة تطالبه بدفع 200 جنيه قبل تسليم شهادة يحتاجها لاستكمال مستقبل ابنه الجامعي

ومع استمرار التضارب، تتسع دائرة الشك في قدرة الوزارة على إدارة تفاصيل صغيرة لكنها شديدة الحساسية، إذ كيف يثق المواطن في نظام تعليمي كامل بينما تعجز الجهات التابعة له عن الاتفاق على قيمة استخراج ورقة رسمية

وأخيراً، فإن أزمة استمارة النجاح ليست مجرد خلاف على 70 أو 200 جنيه، بل اختبار للشفافية والانضباط الإداري واحترام الأسر، لأن المواطن لا يجب أن يدفع ثمن أخطاء المراسلات أو تناقض القرارات داخل جهة حكومية واحدة